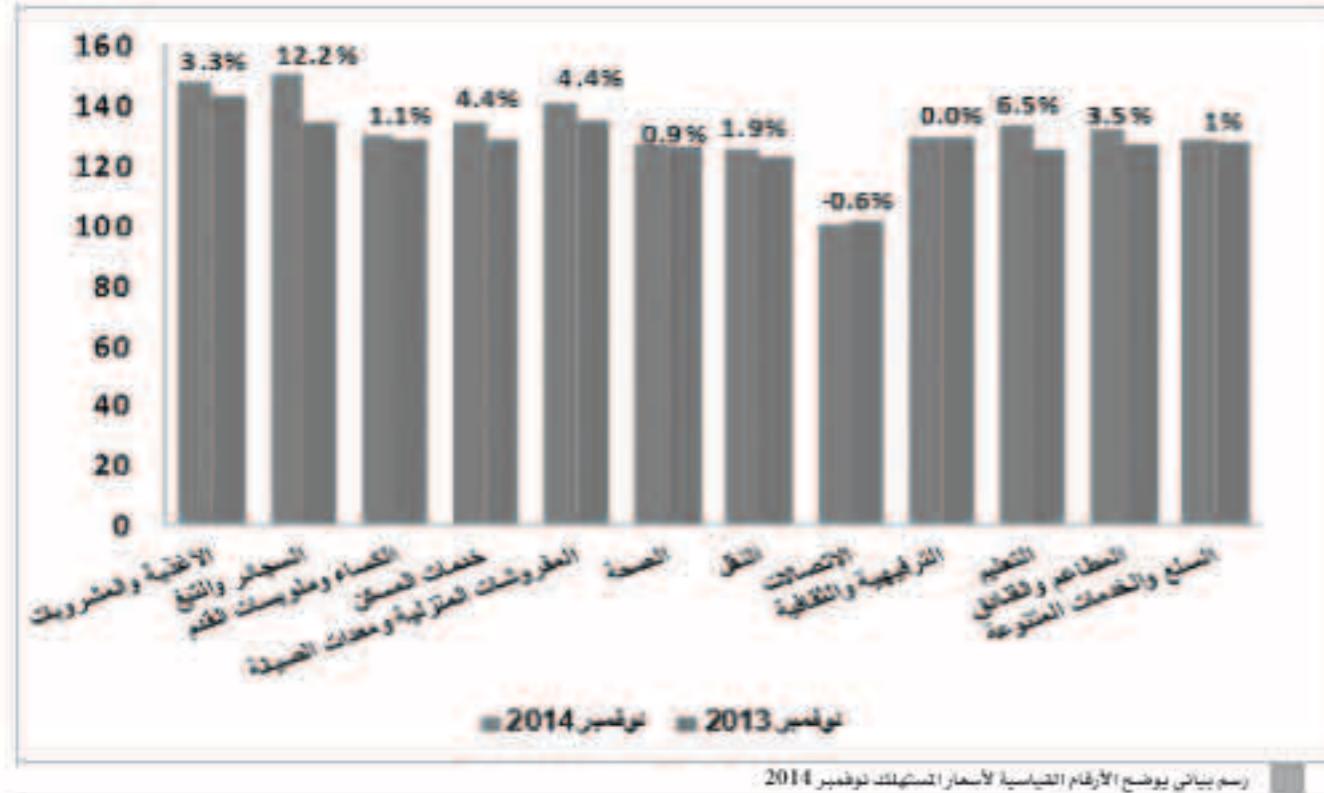
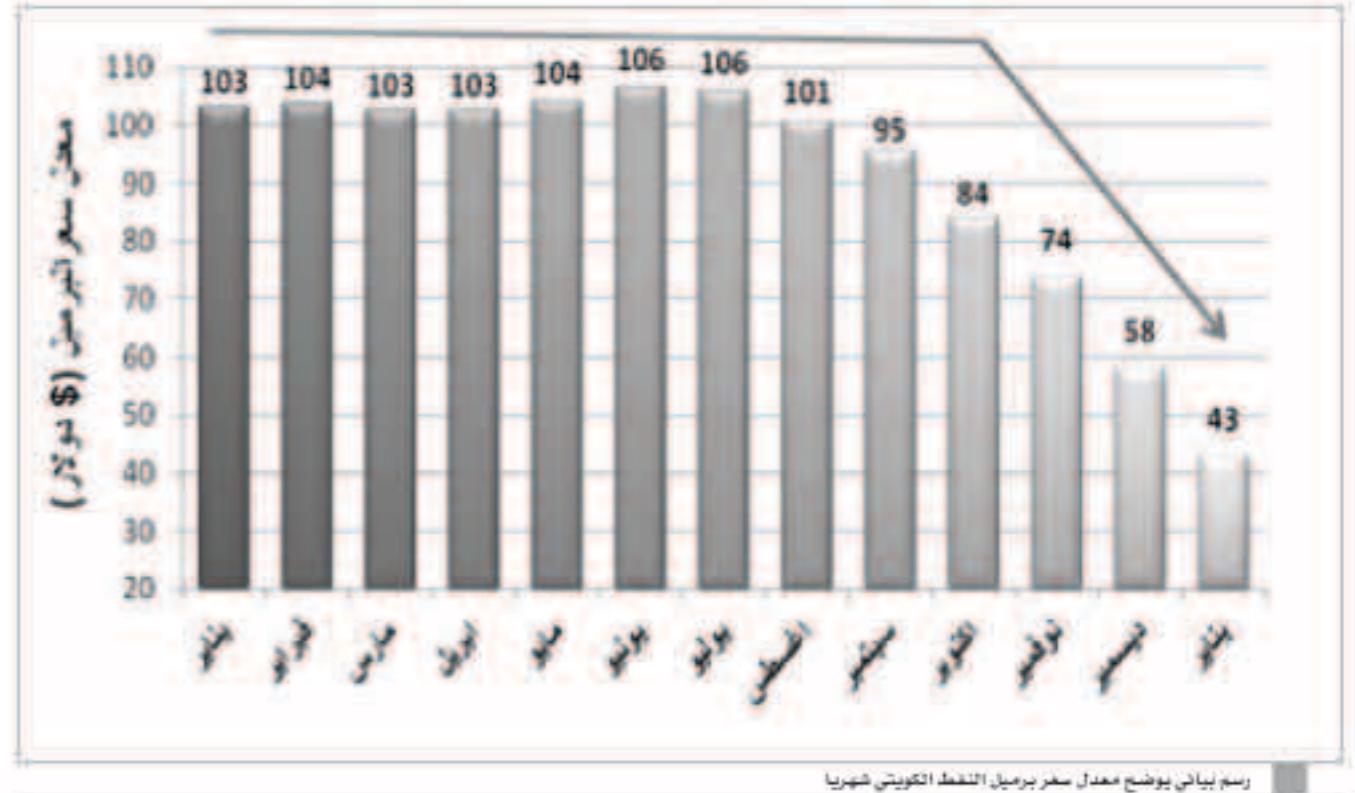


تطورات سوق النفط الأخيرة أثرت على الأداء سلباً بشكل كبير

«الشال»: 25.1 مليون دينار معدل التداول اليومي بالبورصة لعام 2014



رسم بياني يوضح الارتفاع النسبي لأسعار المستهلك في نوفمبر 2014



رسم بياني يوضح معدل سعر برميل النفط الكويتي شهرياً

نحو 21.1 مليون دينار كويتي خلال الربع الثالث، بينما ارتفع قليلاً في الربع الرابع ليصل إلى نحو 23.8 مليون دينار كويتي، وهو قريب من مستوى ما في الربع الثاني، وبشكل عام، بدأ عام 2014 متخفضاً، وب不知不خس بمرور الوقت، وخلال العام 2014 تك نسخة سوق النفط موزعة بشكل عادل رغم تحسن توزيعها إذ نجح نحو 31.3% منها إلى 17 شركة مشارية منها التي 17 شركة مشارية من بينها التي 96 شركات، بينما احتلت 96 قيمة السوق، بينما يصيّب هو مدى الضغف الذي قد يصيّب سعر صرف الدينار الكويتي مقابل قوة الدولار الأمريكي، ويظل إمرا سبولة السوق.

ويمكن تفسير تطورات إداء مؤشرات أسعار السوق الكويتية عن العام اربعة من أسواق الإقليمية السنية الأخرى، إلى العروض عن التداول أو شفط السوق المقارن عند المقارنة ما بين سبولة تلك الأسواق، وسبولة الكويت الكويتية مقارنة بأسواق الإقليمية السبعة خلال عام 2014، وإذا استدنتنا سوق البحرين وعمان وهما سوقان صغيران، وتختلف سبولة السوق الكويتية كليراً عن الأسواق الاربع الأخرى، إذ بلغت سبولة سوق أبوظبي نحو 1.83 ضعف سبولة السوق الكويتية، وبكل سبولة السوق القطرية نحو 2.52 ضعف السوق الكويتية، وبكل سبولة السوق الكويتية نحو 4.80 ضعف سبولة السوق الكويتية ترتفع إلى نحو 7 اضعاف لو أضفتنا إليه سوق أبوظبي في نفس الدولة، وبذلك سبولة السوق السعودية نحو 26.45 ضعف سبولة السوق الكويتية، وليس بالضرورة ولو أخذنا عام 2014 كفرة فياس، بل لا يختلف أن معدل قيمة التداول اليومي بلغ نحو 25.1 مليون دينار كويتي، ومن المتوقع أن وهي انتهى بنحو 44.8% من معدل قيمة التداول اليومي لعام 2013 البالغة نحو 45.5 مليون دينار كويتي، ليس انتفاضها المطلق هو المؤشر السليم الوحيد، إذ تشير الأرقام إلى أن معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول من عام 2014 بلغ 32.3 مليون دينار كويتي، وبكل انتفاضة سبولة السوق الكويتية على أساس سنوي، مع ارتفاع معدل

عائد أو على الأقل عدم تتحقق خسائر، وضفت السوق الكويتية بضم بذلك فترة قد تكون، غالباً جاذب انتشار اللقا في مكونات السوق على مدى 6 سنوات، وأرخص السوق بشركتها درجة نحو نصفها غير ساكن ولا معنى لاستقرار إيجابي، وبخسنة البنية العامة على مستوى تعديلات قانون هيئه أسواق المال بحسب الصراط السياسي على النحو فيها، جاءت تطورات سوق النفط الأخيرة لخسيف عامل ضعفه، لذلك، ربما من الصالحة أن تتبني الشركة الجديدة استراتيجية دفاعية، تؤخر مثلاً إجراءات تحولها بالقدر الذي يسمح به القانون، وتعمل في بدايتها باصطف جاز وظيفي معنون وسائل تنفيذ مالية ممكنة، ولكن دعايتها مرحلة المكون والمراقبة.

السيطرة على انفلات السياسات المالية لخسيف سعر التعادل للموازنة يعتبر خياراً أقل مخاطرة من انتظار رواج جديد قد لا يتحقق لأسعار النفط

لابد للدول النفطية أن تقوم بتغيير جوهري لسياساتها المالية والاقتصادية حتى مع تحقق سيناريو لا 70 دولاراً أمريكياً للبرميل

اجمالي معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنحو 3.1 % خلال 2014 مقارنة بعام 2013

الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك للعام 2014 يعود إلى ارتفاع متوسط أسعار المعيشة للأداء

الارتفاع في سبولة الكويت للأداء